

تقرير حول مشاركة ياسا في جنيف

بدعوة من مكتب المبعوث الخاص للامم المتحدة من اجل اشراك المجتمع المدني في العملية الاستشارية للمفاوضات الحالية بجنيف من اجل الملف السوري , شاركت الزميلة المحامية شهناز شيخي عن مركز ياسا في غرفة دعم المجتمع المدني , وقد بدأت الغرفة اجتماعاتها اعتباراً من 6 / ديسمبر الجاري و لغاية العاشر منه والتقينا خلالها بالمبعوث الخاص ديمستورا و مستشاريه و عدد من سفراء و مندوبي بعض الدول و اهم ما تم طرحه من قبل الغرفة هو تفعيل قرار مجلس الامن 2254 وقف اطلاق النار واطلاق سراح المعتقلين و رفع الحصار عن المدن المحاصرة و القضية الكردية, و كانت مداخلة شهناز شيخي بعد ان ابدى البعض تخوفهم من احتمال تقسيم الكرد لسوريا "انني كحقوقية كردية من مركز كردي حقوقي مستقل

أؤكد ان الشعب الكردي يرفض مطلقاً تقسيم سوريا وهو فقط يريد توثيق حقه في الدستور كشعب ارتكبت بحقه الكثير من المشاريع العنصرية المنتهكة بشكل صارخ للمواثيق الدولية ,حيث كانت لغتهم الأم تطفأ في أجسادهم كأعقاب السجائر "وتم مناقشة مداخلتها من قبل د. نيكولا ميشيل اسناد القانون الدولي و مستشار ديمستورا حيث أكد تأثره و فهمه لما قالتها و أنها استطاعت أن توصل مشاعر شعبيها و معاناتهم و ضرورة وضع حل لمأساتهم و مآسي باقي المكونات ,بالإضافة لسؤالها حول مدى تقبل الأطراف المتفاوضة لمفهوم الحوكمة الذي طرحه ديمستورا و في حال فشل المفاوضات إلى متى سيبقى الشعب السوري ضحية القتل و المجازر ؟ثم انقسمت الغرفة لورشتي عمل : الاولى بشأن ملف النازحين و اللاجئين و الثانية بشأن مناقشة النقاط الحية الاثني عشر التي طرحها ديمستورا كورقة حل حيث تم مناقشة النقطة الاولى وهي اسم الدولة و اعتبر البعض ان الموضوع سياسي و لكن شيخي اكدت ان الموضوع قانوني يتصل بمواثيق حقوق الإنسان و إعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية و أن تسمية العربية السورية تقصي المكونات الاخرى لذلك تم الاتفاق بالإجماع على تسمية الدولة بحيث لا يتم اقصاء اي من المكونات الموجودة في سوريا , وتم طرح الكثير من الملاحظات على باقي النقاط و لكن النقاط التي ركزت عليها ممثلة ياسا كانت - اسم الدولة - حقوق الانسان و دور المجتمع المدني- ضرورة التزام الدولة بحل القضية الكردية وفق العهود و المواثيق الدولية و توثيق ذلك في الدستور كما أيد المشاركون تلك النقاط و لم يعترض أحد لأن ممثلة ياسا كانت دائماً تضع حقوق الانسان و المواثيق الدولية كمعايير ثابتة يجب العمل في ضوئها بشفافية و حيادية .

إلزام الجيش و الشرطة بمبادئ حقوق الإنسان

حول البند السابع فقد أكدت ممثلة ياسا أنه يجب تدريب الجيش و الشرطة من قبل المنظمات الحقوقية وفق مبادئ القانون الدولي الإنساني و تعريفهم ب مفهوم الإرهاب – من هو الإرهابي – من يجب أن يحارب الجيش – و اين يجب أن يحارب , و ضرورة ادراج ذلك في مناهج كليات الشرطة و الجيش .

وقد أكدت ممثلة ياسا على تلك النقاط وضرورة انقاذ الشعب السوري عامة و تفعيل دور المجتمع المدني للوصول بالمفاوضات لنتيجة ايجابية وذلك في لقاء أعضاء الغرفة مع سفراء و مندوبي بعض الدول الأوروبية و العربية .